



مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: دور البيع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا

اسم الكاتب: د. أحمد كمال رمضان شاهين

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/1225>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/11 06:11 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالي ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية
مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المنشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



دور البيع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا

*The role of electronic selling in light
of the Corona pandemic*

الكلمة المفتاحية : جائحة كورونا، العقود الإلكترونية، البائع والمشتري.

Keywords: *Corona Pandemic, Electronic Contracts, Seller and Buyer.*

د. أحمد كمال رمضان شاهين
كلية الحقوق - جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية
Dr. Ahmed Kamal Ramadhan Shahin
College of Law- Alexandria University - The Arab Republic of Egypt
E-mail: ahmed01282812614@gmail.com

ملخص البحث

Abstract

يهدف هذا البحث إلى التعريف بعقد البيع الإلكتروني، وعرض دور البيع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا؛ من خلال عرض مقتطفات عن التفاوض وإبرام وإثبات العقد الإلكتروني بين البائع والمشتري، وكذلك من خلال الوفاء الإلكتروني بينهما، نظراً للأهمية التي احتلها عقد البيع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا؛ لكونه هو الذي يحد من انتشار فيروس كورونا المستجد من خلال إبرام وإثبات العقد الإلكتروني بين أطرافه، وكذلك الوفاء بالطرق الإلكترونية؛ مما يمنع أو يقلل من تجمع المستهلكين.

ولكون عقود البيع الإلكترونية تبرم عن بعد؛ أي يتم الإيجاب والقبول بين البائع والمشتري ويتم انعقاد العقد بتطابق الإيجاب والقبول بمجلس عقد إلكتروني، وكذلك يتم إثبات عقد البيع إلكترونياً من خلال محرر إلكتروني بالكتابة والتوقيع عليه إلكترونياً، وأيضاً يتم الوفاء بين البائع والمشتري إلكترونياً؛ أي يدفع المشتري ثمن المبيع بالوسائل الإلكترونية، وقد يسلم البائع المبيع إلكترونياً. كل ذلك جعل عقد البيع الإلكتروني له تأثير فعال في ظل جائحة كورونا.

المقدمة

Introduction

العقود الإلكترونية هي تلك العقود التي أفرزتها التجارة الإلكترونية، وهي التي تتم عبر إحدى الوسائل الإلكترونية وأهمها عقود البيع الإلكترونية التي ظهرت كإحدى التطورات العلمية في بيع السلع وتقديم الخدمات؛ وذلك نتيجة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات المختلفة فقد اكتسبت صفتها الإلكترونية نسبة للطريقة التي تبرم من خلالها.

ولكون عقود البيع الإلكترونية تبرم عن بعد؛ أي يتم الإيجاب والقبول بين البائع والمشتري ويتم انعقاد العقد بتطابق الإيجاب والقبول بمجلس عقد إلكتروني، وكذلك يتم إثبات عقد البيع إلكترونياً من خلال محرر إلكتروني بالكتابة والتواقيع عليه إلكترونياً، وأيضاً يتم الوفاء بين البائع والمشتري إلكترونياً؛ أي يدفع المشتري ثمن المبيع بالوسائل الإلكترونية، وقد يسلم البائع المبيع إلكترونياً. كل ذلك جعل عقد البيع الإلكتروني له تأثير فعال في ظل جائحة كورونا.

أهمية البحث:

The Importance of the Study

تعود أهمية البحث إلى الأهمية التي أحتلها عقد البيع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا؛ لكونه هو الذي يحد من انتشار فيروس كورونا المستجد من خلال إبرام وإثبات العقد إلكترونياً بين أطرافه، وكذلك الوفاء بالطرق الإلكترونية؛ مما يمنع أو يقلل من تجمع المستهلكين.

أهداف البحث:

The Aims of the Study

يهدف هذا البحث إلى التعريف بعقد البيع الإلكتروني، وعرض دور البيع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا؛ من خلال عرض مقتطفات عن التفاوض وإبرام وإثبات العقد إلكترونياً بين البائع والمشتري، وكذلك من خلال الوفاء الإلكتروني بينهما.

صعوبات البحث:

The Difficulties of the Study:

من الصعوبات التي واجهتنا في كتابة هذا البحث قلة الأحكام القضائية في عقد البيع الإلكتروني، وكذلك قلة المراجع القانونية المتخصصة في دراسة هذا العقد.

خطة البحث:

The Plan of the Study:

المبحث الأول: التعريف بعقد البيع الإلكتروني.

المطلب الأول: المقصود بعقد البيع الإلكتروني ووسائله.

المطلب الثاني: طبيعة وخصائص عقد البيع الإلكتروني.

المبحث الثاني: فائدة التعاقد عن بعد في ظل جائحة كورونا.

المطلب الأول: فائدة إبرام وإثبات البيع إلكترونياً في ظل جائحة كورونا.

المطلب الثاني: فائدة وفاء البائع والمشتري بالتزاماتهم إلكترونياً في ظل جائحة كورونا.

المبحث الأول

Section One

التعريف بعقد البيع الإلكتروني

Defining the electronic sales contract

تمهيد وتقسيم:

يُعد تحديد مفهوم عقد البيع الإلكتروني أمراً مهماً من الناحية القانونية، لذلك يجب تعريفه وتحديد طبيعته القانونية، وضرورة الوقف على الخصائص التي تميزه. لذلك سوف نقسم هذا المبحث على مطلبين على النحو الآتي:

المطلب الأول: المقصود بعقد البيع الإلكتروني ووسائله.

المطلب الثاني: طبيعة وخصائص عقد البيع الإلكتروني.

المطلب الأول: المقصود بعقد البيع الإلكتروني ووسائله:

The first requirement: what is meant by the electronic sales contract and its means:

تمهيد وتقسيم:

سوف نعرض تعريف عقد البيع الإلكتروني ووسائله. وذلك في فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: المقصود بعقد البيع الإلكتروني.

الفرع الثاني: وسائل عقد البيع الإلكتروني.

الفرع الأول: المقصود بعقد البيع الإلكتروني:

The first Part: what is meant by an electronic sales contract:

عقد البيع الإلكتروني يندرج ضمن طائفة العقود الإلكترونية، فلكي نتوصل لتعريف

جامع يجب بداية أن نعرض لتعريف العقد الإلكتروني في التشريع وعند الفقه.

أولاً : التعريف التشريعي والفقهي للعقد الإلكتروني:

اختلف التشريع والفقه حول تعريف العقد الإلكتروني.

١. التعريف التشريعي للعقد الإلكتروني:

لم يستقر التشريع العربي على تعريف موحد للعقد الإلكتروني، فهناك من لم يضع تعريفاً للعقد الإلكتروني في قانونه واقتصر بتعريف المعاملات الإلكترونية^(١). بينما يوجد من المشرعين من لم يعرف العقد الإلكتروني مباشرة لكن ذكره بطريقة غير مباشرة فنص على أن "العقود الإلكترونية يجري عليها نظام العقود الكتابية من حيث التعبير عن الإرادة ومفهومها القانوني وصحتها وقابليتها للتنفيذ"^(٢).

بينما هناك من عرف المعاملات الإلكترونية وذلك بجانب وضعه لتعريف محدد للعقد الإلكتروني فنجد المشرع العراقي عرف العقد الإلكتروني بأنه "ارتباط الإيجاب الصادر من أحد المتعاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه والذي يتم بوسيلة إلكترونية"^(٣). وعرفه قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية اليمني بأنه "الاتفاق الذي يتم إبرامه بوسائل إلكترونية كلياً أو جزئياً"^(٤). وعرفته المادة الثانية من قانون المعاملات الإلكترونية الأردني بأنه "الاتفاق الذي يتم انعقاده بوسائل إلكترونية، كلياً أم جزئياً"^(٥).

مما سبق يتضح لنا أن التعريف التشريعية كلها ركزت على الوسيلة الإلكترونية، كما أن منهم من عرف العقد الإلكتروني صراحة؛ فهم بذلك أكثر اهتماماً حيث أنهم وضعوا تعريفاً صريحاً ومباسراً وشاملاً للعقد الإلكتروني، وذلك على عكس غيرهم من المشرعين اللذين لم يضعوا تعريفاً محدداً له. وعليه نوصي التشريع العربي بوضع قانون موحد للمعاملات الإلكترونية؛ يتضمن تعريفاً محدداً للعقد الإلكتروني.

٢. التعريف الفقهي للعقد الإلكتروني:

لم يستقر الفقه أيضاً على تعريف محدد للعقد الإلكتروني فمنهم من حصره في العقد المبرم عبر الأنترنت، التي تتيح التعاقد في عالم افتراضي دون التقاء أطرافه متجاهلاً الوسائل الإلكترونية الأخرى^(٦)، ومنهم من اشترط وسيلة اتصال مسموعة أو مرئية، للتعاقدتمكن من التفاعل بين طرفيه^(٧)، وقد ركز آخر على الوسيلة الإلكترونية بصفة عامة دون حصرها في شبكة الأنترنت^(٨). ومنهم من ركز على العقد الإلكتروني الدولي^(٩). وآخر ربط العقد الإلكتروني بالتجارة الإلكترونية القائمة على الوسائل الإلكترونية^(١٠).

ويتضح من هذه التعريفات أن جميعها ركزت على الوسيلة الإلكترونية، وخاصة شبكة الأنترنت، كما أن معظمها طويلة وغير جامعة، كما أن منهم من يشترط لاعتبار أية معاملة تعاقداً إلكترونياً أن يتم كلاً من الإيجاب والقبول بالطرق السمعية أو البصرية وهناك من اقتصرها على المرئية، وهذا يعني بمفهوم المخالفة إذا كان أحد تعبيري الإرادة بالطريق الإلكتروني، وتم التعبير الأخير بوسيلة غير إلكترونية، فإن المعاملة تخرج عن مفهوم التعاقد الإلكتروني.

ثانياً: تعريف عقد البيع الإلكتروني:

عرف قانون حماية المستهلك الفرنسي عقد البيع الإلكتروني ضمن طائفة العقود المبرمة عن بعد بأنه " يعد عقداً عن بعد كل عقد يبرم دون الحضور المادي لأطرافه، في آن واحد وفي المكان نفسه، بواسطة اتصال عن بعد أو أكثر دون سواها" ^(١١). بينما المادة الثانية من التوجيه الأوروبي الصادر في ١٩٩٧/٥/٢٠ م و المتعلقة بالتعاقد عن بعد وحماية المستهلكين في هذا المجال وعرف التعاقد عن بعد بأنه "أي عقد متعلق بالسلع والخدمات، يتم بين مورد ومستهلك، من خلال الإطار التنظيمي الخاص بالبيع عن بعد، أو تقديم الخدمات التي ينظمها المورد، والذي يتم باستخدام واحدة أو أكثر، من وسائل الاتصال الإلكترونية، حتى إتمام العقد" ^(١٢).

وهناك من الفقه من عرفه بأنه "عقد يتم فيه تلاقي كل من الإيجاب والقبول عبر شبكة الأنترنت، التي تتيح التفاعل بين المتعاقدين (البائع والمشتري) كوسيلة مسموعة ومرئية في إطار التجارة الإلكترونية" ^(١٣). بينما هناك تعريف من الفقه الأمريكي قال أنه "ذلك العقد الذي ينطوي على تبادل للرسائل بين البائع والمشتري والتي تكون قائمة على صيغ معدة سلفاً ومعاجلة إلكترونية، تنسئ التزامات تعاقدية" ^(١٤). وهناك تعريف من الفقه الفرنسي قال أنه "اتفاق يتلاقي فيه الإيجاب والقبول بشأن الأموال والخدمات، عبر شبكة دولية للاتصال عن بعد، بوسيلة مسموعة ومرئية، تتيح التفاعل الحراري بين الموجب والقابل" ^(١٥). في الحقيقة أن هذه التعريفات اقتصرت على المعاملات التي تبرم عبر الأنترنت فقط، ما يتعارض مع مفهوم تقنيات الاتصال المختلفة، كما أنه من الخطأ أن تربط مفهوم عقد البيع الإلكتروني بوسيلة معينة لا سيما وأن

وسائل الاتصال عن بعد تعتمد على تقنيات إلكترونية تفوق في تطورها الدراسات القانونية التي تلا حتها.

لذلك نرى أن عقد البيع الإلكتروني هو "العقد الذي تطابق فيه الإيجاب بالقبول بين البائع والمشتري عن طريق أي وسيلة إلكترونية وسواء تم تنفيذه كلياً أو جزئياً إلكترونياً". ويتميز هذا التعريف بأنه ذكر أطرافه (البائع والمشتري)، وشمل جميع مراحل العقد بداية من إيجاب البائع حتى تنفيذ آثار العقد بالتسليم أو بدفع الثمن إلكترونياً، ولم يقتصر على وسيلة إلكترونية واحدة بل شمل كل الوسائل حتى ما لم يتم التوصل إليه، ولم يغفل أنه قد يتم كلياً أو جزئياً إلكترونياً.

الفرع الثاني: وسائل عقد البيع الإلكتروني:

The second branch: means of the electronic sales contract:

إن هناك العديد من الوسائل الحديثة التي تُستجد كل فترة زمنية قصيرة نسبياً في إبرام العقود نتيجة للتطور التكنولوجي ونظم الاتصالات.

أولاً: الوسائل التي ظهرت قبل ظهور شبكة الأنترنت:

التلغيف: يعد أول وسيلة اتصال سلكية عرفها العالم، وأدى استخدامه إلى أحاديث تطورات مذهلة في مجال التعامل والاتصال عن بعد^(١٦). التليفون: يكون التعاقد عن طريق التليفون فوري و مباشر حيث أن الإيجاب يعقبه قبول أو رفض مباشرة، ويلاحظ أن القانون المصري نص على حالة الإيجاب عن طريق التليفون في المادة (٩٤/١) بقوله "... وكذلك الحال إذا صدر الإيجاب من شخص إلى آخر بطريق التليفون أو بأي طريقة مماثلة"^(١٧).

التليفزيون: يتم استخدامه في تسويق السلع ويكون من خلال اتصال المستهلك بأرقام الشركة المعلنة على شاشة التلفاز وإبداء رغبته في شراء السلعة مع ترك اسمه وعنوانه ورقم هاتفه فتصله السلعة حتى محل إقامته على أن يتم الوفاء بشمن السلعة عند استلامها أو بموجب شيك مقبول الدفع أو عن طريق البريد الإلكتروني أو ببطاقة الائتمان الخاصة به^(١٨).

الفاكس: هو جهاز استنساخ عبر شبكة الهواتف، يتم بواسطة نقل أي رسائل أو مستندات فتظهر على جهاز فاكس آخر في حيازة المتلقى وكأنها صورة طبق الأصل^(١٩)، وأعترف به أيضاً باعتباره من الوسائل التي يمكن استخدامها في إبرام عقد البيع عن بعد وذلك

في القانون النموذجي للأمم المتحدة الصادر في المادة (١/٢). التكس والتل تكس: وهو جهاز لإرسال المعلومات، عن طريق طباعتها وإرسالها مباشرة، فلا يوجد فاصل زمني ملحوظ من إرسال المعلومات واستقبالها. وتطورت خدمته واعتبرت وسيلة اتصال واسعة الانتشار بإدخال بعض الملامح الإلكترونية عليها ويمكن الاعتماد في الكتابة والطباعة عن بعد. وبعد تزايد الطلب على توفير خطوط ربط عديدة صنعت خدمة جديدة تسمى تل تكس، إلا أن جهاز التكس لا تتوافر فيه إمكانية إرسال التوقيع والرسوم التوضيحية والهواش (٢٠).

الميني تل: هو وسيلة اتصال مرئية تنقل الكتابة على الشاشة دون الصوت والصورة، ويكتفى لاستعماله أن يوصل بخط الهاتف (٢١)، واستخدم هذا الجهاز للتفاوض على عقود البيع وإبرامها، وقد أعطى لكل شخص إمكانية أن يوجه من خلاله طلباته بالشراء أو البيع وتقدم الخدمات على الخط، إلا أن هذا الجهاز اعتبره غير كافي للتعبير عن الإرادة، كما أنه لم يقدم الضمانات الكافية للمتعاقدين لذلك تم التراجع عن استخدامه كوسيلة للتعاقد (٢٢). البيجر: وهو جهاز مخصص لأغراض التتبع، فمن خلاله يمكن معرفة أرقام المكالمات الهاتفية المتصلة في آية لحظة، وتطور ليصبح قادراً على استقبال رسائل كتابية تظهر على شاشته، ومن خلال هذه الرسائل يمكن الاتفاق على إبرام عقد البيع عن طريق إرسال رسائل متبادلة بين حاملي هذا الجهاز (٢٣).

ثانياً: شبكة الأنترنيت:

وهي من أحدث طرق التعاقد عبر الوسائل الإلكترونية حيث اختصرت وقت البيع التي كانت تمر بمراحل عديدة وبهذه الوسيلة أصبحت عمليات البيع لا تمر بها، وتخلصت من السمسرة والوسطاء حيث أن عمليات البيع أصبحت تتم مباشرة بين البائع والمشتري والبائع غالباً هو المنتج أو المصنع وبالتالي انخفض سعر السلع لأنعدام الوسطاء (٢٤). ومن أهم أسباب الزيادة على عقد البيع الإلكتروني يرجع في الأصل لسهولة التعاقد عبر شبكات الاتصال وسرعتها، كما أن هناك جانباً اقتصادياً ينظر إليه المتعاملون عبر هذه الوسيلة، وهي قلة نفقات الشراء لأن المشتري لا يتکبد مصاريف السفر والانتقال والإقامة.

يتضح لنا مما سبق أن شبكة الأنترنت هي أفضل وأسهل الوسائل الإلكترونية التي يتم التعامل بها في البيع الإلكتروني وخاصة في ظل جائحة كورونا؛ وذلك لأمرين: أوهما: لأن البائع والمشتري في الوسائل الإلكترونية الأخرى؛ قد لا يستطيع تسليم وتسليم المبيع إلا بالطرق التقليدية، لكن عن طريق وسيلة الأنترنت قد يستطيع فعل ذلك إلكترونياً، ثانيهما: المشتري في الوسائل الإلكترونية الأخرى يدفع ثمن المبيع في الغالب نقداً مما يكون عرضه لعدوى فيروس كورونا لكن عن طريق وسيلة الأنترنت يستطيع أن يدفع ثمن المبيع بوسائل الدفع الإلكتروني مما يحد من انتشار فيروس كورونا.

المطلب الثاني: طبيعة وخصائص عقد البيع الإلكتروني:

The second Requirement: The Nature & Characteristics of Electronic selling Contracts:

تمهيد وتقسيم:

لعقد البيع الإلكتروني طبيعة قانونية اختلف في تحديدها الفقهاء، كما يتميز هذا العقد بمجموعة من الخصائص. وهذا ما نعرضه من خلال فرعين: أوهما: طبيعة عقد البيع الإلكتروني. والثاني: خصائص عقد البيع الإلكتروني.

الفرع الأول: طبيعة عقد البيع الإلكتروني:

First part: The nature of the Electronic Sale:

اختلف الفقهاء بشأن اعتبار عقد البيع الإلكتروني عقد إذعان أم عقد رضائي.

أولاً: عقد البيع الإلكتروني عقد إذعان:

يرى أصحاب هذا الرأي أن عقد البيع الإلكتروني عقد إذعان بحجة أن المشتري لا يملك الخيار ولا يمتلك إلا أن يضغط على عدد من الخانات الموجودة أمامه في موقع البائع على مواصفات السلعة، وثمنها المحدد من قبل، فهو لا يملك إمكانية المفاوضة تجاه البائع حول شروط البيع المذكورة على موقع البائع؛ كما أنه لا يملك إلا قبول العقد أو رفضه^(٢٥). ونحن نرى أن هذا الرأي محل نظر لأنه قد يتفاوض المشتري إلكترونياً مع البائع قبل التعاقد من خلال عرض البائع سلعة بشمنها فالمشتري يفاوضه بقبول الشراء بشرط مثلاً حصوله على اثنين بدلاً من واحدة، فهذا الرأي بذلك قد تجاهل قيام التفاوض.

ثانياً: عقد البيع الإلكتروني عقد رضائي:

يرى أصحاب هذا الرأي أن عقد البيع الإلكتروني عقد رضائي بحجة أن المشتري يستطيع اللجوء إلى بائع آخر للسلعة إذا لم تعجبه شروط البائع الأول، ولا يمكن الاعتماد على المعيار الاقتصادي فقط بل يجب النظر إلى المعيارين القانوني والاقتصادي معاً^(٢٦). ونحن نرى أن هذا الرأي محل نظر فإنه لا يقال عن عقد البيع الإلكتروني أنه عقد رضائي بشكل عام.

ونحن نرى أن عقد البيع الإلكتروني ذو طبيعة خاصة، فتارة يكون عقد إذعان إذا تعاقد المشتري عن طريق موقع الويب التي تستخدم عادة عقوداً نموذجية لها شروط وضعها البائع مسبقاً. وتارة أخرى يكون عقد رضائي وذلك إذا تم تعاقد المشتري بواسطة البريد الإلكتروني أو من خلال برامج الحادثة أو باستخدام الوسائل السمعية أو المرئية^(٢٧). فيذلك تختلف طبيعة عقد البيع الإلكتروني بحسب الوسيلة المستخدمة في إبرامه.

الفرع الثاني: خصائص عقد البيع الإلكتروني:

Second Part: Characteristics of The Electronic Selling Contract:

يتميز عقد البيع الإلكتروني عن عقد البيع التقليدي بعدة خصائص وهي كما يلي:

أولاً: عدم وجود علاقة مباشرة بين البائع والمشتري:

حيث يتم إبرام العقد الإلكتروني بدون التوأجد المادي لكل من البائع والمشتري، ويعتبر تعاقد بين حاضرين حكماً، لأن هناك تباعداً مكانياً بين الأول والثاني، وفي الغالب يوجد اتحاد زمفي بينهما، ولا يجمعهما مجلس عقد واحد^(٢٨). وهذا أهم ما يميز عقد البيع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا، لأن عدم وجود هذه العلاقة المباشرة بين البائع والمشتري يقلل أو يحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، كما يساعد حكومات الدول على تنفيذ قراراتها في تطبيق حظر التجوال وأيضاً في غلق المحلات التجارية، وفي المقابل لا تمنع المستهلك في الحصول على احتياجاته.

ثانياً: عقد البيع الإلكتروني له طابع محلي ودولي وتجاري:

يتتصف عقد البيع الإلكتروني الذي يتم عبر شبكة الأنترنت بالطابع الداخلي والدولي، فيكون ذا طابع محلي عندما يكون بين بائع ومشتري في داخل البلد الواحد، بينما يكون ذا

طابع دولي عندما يخرج عن حدود الدولة. فعقد البيع الإلكتروني الذي يتم عبر الأنترنت يمكن أن يتم بين بائع ومشتري كل منهم في دولة مختلفة عن الأخرى. ولا شك أن ذلك سوف يلبي احتياجات المستهلك الداخلي والدولي وخاصة في ظل جائحة كورونا التي أخذت حكومات الدول بسببها قرارات منها إيقاف الطيران وحظر التجوال وغيرها.

تجارية عقد البيع الإلكتروني:

يتسم عقد البيع الإلكتروني بالطابع التجاري، لأن غالباً ما يكون البائع على الأقل تاجراً أي يتمتع بالصفة التجارية^(٢٩).

المبحث الثاني

Section Two

فائدة التعاقد عن بعد في ظل جائحة كورونا

The Importance of Remote Contracting In the light of Corona Pandemic

تمهيد وتقسيم:

لعب عقد البيع الإلكتروني دوراً بارزاً في ظل جائحة كورونا فنجد أنه عمل على الحد من انتشار الفيروس ومساعدة حكومات الدول على تطبيق قراراتها من حظر التجوال وغيرها، وفي الوقت نفسه عمل على تلبية احتياجات المستهلكين وهم في بيوتهم، وذلك من خلال التفاوض الإلكتروني قبل إبرام العقد بين البائع والمشتري، وأيضاً في مرحلة التعاقد نفسها؛ ففيتيم من خلال مجلس إلكتروني حيث يتم بتطابق الإيجاب بالقبول، وكذلك في إثبات التعاقد فيتم بمحرر إلكتروني موقع عليه إلكترونياً من قبل الطرفين وهم في منازلهم، بل الأكثر من ذلك قد يكون وفاء البائع بتسلیم الشيء المبیع إلكترونياً، ويتم الوفاء بالشمن من جانب المشتري بوسائل الدفع الإلكترونية. وهذا ما سوف نعرضه من خلال مطلبین على النحو الآتي:

المطلب الأول: فائدة إبرام وإثبات البيع إلكترونياً في ظل جائحة كورونا.

المطلب الثاني: فائدة وفاء البائع والمشتري بالتزاماتهم إلكترونياً في ظل جائحة كورونا.

المطلب الأول: فائدة إبرام وإثبات البيع إلكترونياً في ظل جائحة كورونا:

First Requirement: The Importance of Signing and Proving the Electronic Selling in the light of Corona Pandemic:

تمهيد وتقسيم:

لكون عقد البيع الإلكتروني يتم عن بعد بين البائع والمشتري؛ من خلال التفاوض الإلكتروني بينهما، وأثناء إبرام العقد من خلال مجلس إلكتروني بتطابق الإيجاب بالقبول، وأيضاً في إثبات العقد، فكان بذلك عقد البيع الإلكتروني هو طوق النجاة للبائع والمشتري في ظل جائحة كورونا؛ فالنسبة للبائع جعله لا يتأثر كثيراً بقرار الحكومة بغلق المحلات التجارية وحظر التجوال، أما بالنسبة للمشتري فجعله يقضي معظم احتياجاته وهو في بيته. لذلك سوف نقسم هذا المطلب من خلال فرعين: أوهما: فائدة إبرام عقد البيع إلكترونياً في ظل جائحة كورونا.

والفرع الثاني: فائدة إثبات عقد البيع إلكترونياً في ظل جائحة كورونا.

الفرع الأول: فائدة إبرام عقد البيع إلكترونياً في ظل جائحة كورونا:

The benefit of Signing E. Selling Contract in the Light of Corona Pandemic:

ليس هناك ما يمنع أن يحتوي مجلس العقد الإلكتروني القائم بين البائع والمشتري على مفاوضات للتعاقد، ثم تعقبها صيغة العقد النهائية من إيجاب يتطابق بقبول خلال المجلس نفسه.

أولاً: فائدة التفاوض الإلكتروني بين البائع والمشتري في ظل جائحة كورونا:

التفاوض عموماً هو "العملية التي تتضمن سلسلة من المحادثات وتبادل وجهات النظر وبذل العديد من المساعي بين الطرفين المتفاوضين بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن صفقة معينة"^(٣٠)، أما التفاوض في عقد البيع الإلكتروني هو (التحاور والمناقشة بين البائع والمشتري إلكترونياً من أجل الوصول إلى اتفاق معين بينهما تتعقد من خلاله صفقة البيع إلكترونياً). ومن الجدير بالإشارة أن أغلب القوانين المدنية قد خلت من أي نص خاص ينظم مرحلة ما قبل إبرام العقد، لذلك نوصيهم جميعاً بتنظيم مرحلة التفاوض ولاسيما أنه يتطلب تصوير المشتري في عقد البيع الإلكتروني قبل التعاقد.

صور التفاوض الإلكتروني بين البائع والمشتري:

إن التفاوض الإلكتروني عبر شبكة الأنترنت، يتم بطريقتين بالمحادثة أو بالمشاهدة، فالتفاوض بطريقة المحادثة تتحقق بأن يفتح كل من البائع والمشتري الصفحة الخاصة به على جهازه في ذات التوقيت ويتم تبادل الرسائل بالكتابة بينهما، وتتوفر هذه الطريقة التعاصر الزمني لتبادل المفاوضات بينهما من داخل الدولة أو من خارجها عبر البريد الإلكتروني^(٣١)، أما التفاوض بطريقة المشاهدة فتتم عن طريق ربط الجهاز بوسائل الاتصال الصوتية والمرئية مثبتة على جهاز البائع والمشتري دون حضور مادي لهما في ذات الوقت الذي يتاح لهما فيه تبادل البيانات المكتوبة فوراً ويتم التفاوض بالصوت والصورة^(٣٢).

وتجدر الإشارة إلى أن التفاوض الإلكتروني الذي يتم بين البائع والمشتري له دور فعال في الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، ومساعدة الحكومة في تنفيذ قرارها للحد من انتشار الفيروس، ففي حالة غياب التفاوض الإلكتروني لأضطر المشتري إلى الذهاب للأسوق لشراء احتياجاته وسوف يؤدي ذلك لازدحام الأسواق وينتشر الفيروس بشكل سريع.

ثانياً: فائدة التراصي بين البائع والمشتري إلكترونياً في ظل جائحة كورونا:

لا يختلف التراصي الإلكتروني من حيث المبدأ عن التراصي التقليدي، إذ لا ينعقد عقد البيع الإلكتروني إلا بتوافر رضا طرفيه وأن تكون إرادتهما متطابقة حتى ينعقد العقد، وهناك عدة صور للتعبير عن الإرادة في عقد البيع الإلكتروني، فقد تبادل الإرادة عبر البريد الإلكتروني، ونصت على ذلك الفقرة الثانية من المادة (١٣٦٢) من التقنين المدني الفرنسي على أن "المعلومات التي يتم تداولها أثناء العقد أو تنفيذه يمكن أن يتم إرسالها باستخدام البريد الإلكتروني إذا وافق المرسل إليه على استخدام هذه الوسيلة"^(٣٣). وقد تبادل الإرادة عبر موقع الويب، ويتم ذلك بالكتابة أو بالنقر على زر الموافقة الموجود في لوحة مفاتيح، أو بالضغط بالفارة في الخانة المخصصة لذلك في صفحة الويب. وقد يتم تبادل التعبير عن الإرادة بالتفاعل المباشر عبر الأنترنت إما بالمحادثة أو بالمشاهدة؛ فلو بالأولى يشترط أن يكون البائع والمشتري

متصلين بأحد أجهزة (IRC) وتميز هذه الوسيلة بالتعارض الزمني لتبادل أفكارهم، أما حالة التعاقد بالمشاهدة فيتم التعبير عن الإرادة باللفظ، أو بالكتابة، أو بالإشارة^(٣٤).

١. الإيجاب في عقد البيع الإلكتروني:

يعتبر الإيجاب هو الخطوة الأولى في كل العقود ومنها عقد البيع الإلكتروني، والإيجاب عموماً هو "العرض الذي يعبر به الشخص على وجه جازم عن إرادته في إبرام عقد معين، بحيث إذا ما أقتن به قبول؛ أنعقد العقد"^(٣٥). وعليه فالإيجاب في عقد البيع الإلكتروني هو (العرض الذي يتضمن كل العناصر اللاحمة لإبرام عقد البيع، والذي يعبر به البائع على وجه جازم عن إرادته في إبرامه عن بعد من خلال وسيلة إلكترونية، يستطيع من خلالها المشتري أن يقبل التعاقد مباشرة). فيجب على البائع تزويد المشتري الذي يوجه إليه إيجابه بكل العناصر اللاحمة للعقد مثل هوية البائع ووصف المنتج ومدة الإيجاب وتحديد الثمن، ويتصف الإيجاب الإلكتروني بأنه يتم عن بعد، ويتم عبر وسيط إلكتروني، والإيجاب قد يكون محلياً أو دولياً.

ويسقط الإيجاب إذا كان معلقاً على شرط وتختلف الشرط، أو بانقضاء المدة المحددة بالنسبة للإيجاب الملزم ولم يقتن به قبول، أو رفضه الشخص الذي وجه إليه، ويعتبر رفضاً للإيجاب الإلكتروني أن يقوم الموجه إليه بالإيجاب بإغلاق جهاز الكمبيوتر طوعية و اختيار أو بالانتقال إلى موقع جديد غير موقع الموجب أو بإرسال رسالة إلكترونية تفيد الرفض في حالة التعاقد بواسطة البريد الإلكتروني^(٣٦).

ونجدر الإشارة إلى أن الإيجاب الإلكتروني له فائدة في ظل جائحة كورونا فالبائع يعرض سلعته وهو في مكتبه أو في منزله، وهذا بدوره يساعد على تنفيذ قرار الحكومة بعدم فتح المحلات التجارية، وحظر التجوال، وفي الوقت نفسه يساعد البائع في الحصول على دخله الذي كان يحصل عليه قبل جائحة كورونا، وفي الوقت ذاته يحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

٢. القبول في عقد البيع الإلكتروني:

القبول: هو التعبير البات عن إرادة الطرف الذي وجه إليه الإيجاب يفيد موافقته عليه^(٣٧)، والذي بصدوره متطابقاً مع الإيجاب تم معه عملية التعاقد بين الموجب والقابل، فلا

ينعقد به عقد البيع إلا إذا كان مصحوباً بتأكيد معين له كالضغط على خانة القبول، أو ملء استمارة بيانات، أو بواسطة غرف المحادثة، أو رسائل البريد الإلكتروني، أو هاتف الانترنت^(٣٨). ويشرط في القبول أن يصدر والإيجاب ما زال قائماً، وأن يكون مطابقاً للإيجاب، وأن يكون القبول باتاً جازماً^(٣٩).

وبما أن المشتري في عقد البيع الإلكتروني لا يقدر أن يحكم بدقة على الشيء المبيع، فهو يتمتع بحق العدول ومن ثم تعليق إتمام العقد، وهذا ما أقرته معظم التشريعات كالقانون الفرنسي والتوجيه الأوروبي والأمريكي والإنجليزي، بأحقية العدول خلال فترة السماح مع اختلاف المدة من قانون آخر^(٤٠). لذلك نوصي المشرع المصري بالنص في تشريعه على أحقية العدول للمشتري حالة عدم مطابقة المبيع.

٣. مجلس عقد البيع الإلكتروني :

يشترط لتكوين مجلس عقد البيع الإلكتروني شرطان أوهما حضور البائع والمشتري حضوراً افتراضياً، والآخر بداء الانشغال بالصيغة^(٤١).

يتم تحديد الفترة الزمنية لمجلس عقد البيع الإلكتروني حسب الوسيلة التي يتم التعاقد بها، ففي التعاقد بالبريد الإلكتروني إذا كان التعاقد يتم بالكتابة مباشرة بين البائع والمشتري فإن مجلس عقد البيع يبدأ من صدور الإيجاب ويستمر حتى خروج البائع أو المشتري أو كليهما، أما إذا كان التعاقد بينهما غير لحظي فإن مجلس عقد البيع الإلكتروني يبدأ من لحظة إطلاع المشتري على السلعة المراد بيعها ويستمر لانتهاء المدة المحددة إن وجدت، أما التعاقد عن طريق الويب فإن مجلس العقد يبدأ من وقت دخول المشتري إلى الموقع ويستمر حتى خروج البائع من الموقع، أما التعاقد عن طريق المحادثة والمشاهدة فالمجلس يبدأ من صدور الإيجاب ويستمر حتى الانتهاء من المحادثة^(٤٢). ويعتبر مجلس العقد الإلكتروني منفصلاً ولو لم يترك البائع أو المشتري أو كليهما المكان؛ لكن حالة انشغالهما أو اشغال أحدهما بشيء آخر عن التعاقد^(٤٣).

ويعتبر مجلس العقد التقليدي موجود، ولكن صورته هي التي تغيرت وأصبح يتم عن طريق شبكة الاتصالات الإلكترونية الحديثة التي يتواجد عليها البائع والمشتري، وتعتبر هذه

الشبكة الإلكترونية هي بمثابة مجلس انعقاد العقد، وهي التي يتم من خلالها التفاوض على شروط وبنود العقد، وما يتحمل به كلاً من البائع والمشتري من التزامات وماليه من حقوق^(٤٤) ، وكذلك تلقي الإيجاب بالقبول، فإذا اختلف بشيء عن الإيجاب عد إيجاباً جديداً يحتاج لقبول يطابقه^(٤٥).

ما سبق يمكن القول أن الإيجاب في عقد البيع الإلكتروني يتم إلكترونياً وكذلك القبول؛ وبطابق الإيجاب بالقبول ينعقد عقد البيع إلكترونياً ويتم ذلك في مجلس عقد إلكتروني، وأيضاً عند العدول عن التعاقد يتم إلكترونياً، كل هذا يلعب دوراً مهماً في تلبية احتياجات المستهلك وهو في بيته، وأيضاً يبيع البائع بضاعته وهو في بيته؛ وبالطبع يؤدي ذلك إلى مساعدة حكومات الدول لتنفيذ قراراًها بحظر التجوال، ووقف الطيران، وعدم تقابل البائع والمشتري بشكل مباشر مما يؤدي للتبعاد الاجتماعي الذي بدوره يحد من انتشار فيروس كورونا المستجد في البلاد.

الفرع الثاني: فائدة إثبات البيع إلكترونياً في ظل جائحة كورونا:

Second Part: The Benefit of proving The E. Selling in the light of Corona Pandemic:

وسيلة إثبات عقد البيع الإلكتروني تتم من خلال المحرر الإلكتروني بالكتابة والتوجيه عليه إلكترونياً، سوف نعرض تأثير ذلك في الحد من انتشار فيروس كورونا.
أولاً: المحرر الإلكتروني:

المحرر الإلكتروني: هو أداة إثبات عقد البيع الإلكتروني باعتباره الوسيلة التي تسمح بإثبات وجود العقد ومضمونه^(٤٦). وهو "رسالة تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج، أو تخزن، أو ترسل أو تستقبل كلياً أو جزئياً بوسيلة إلكترونية أو رقمية أو صوتية أو بأية وسيلة أخرى مشابهة"^(٤٧).

ولكي يكتسب المحرر الإلكتروني الحجية الكاملة بالإثبات وإمكان مساواته بالمحررات التقليدية في القوة القانونية لابد من توافر ثلاثة شروط^(٤٨) أولها: الكتابة الإلكترونية وعرفها قانون التوقيع الإلكتروني المصري بأنها "كل حروف أو أرقام أو رموز أو أي علامات أخرى ثبتت على دعامة إلكترونية أو رقمية أو صوتية أو أية وسيلة أخرى مشابهة وتعطي دلالة قابلة

للإدراك"^(٤٩). فتعتقد أن ذكر المشرع المصري "أية وسيلة أخرى مشابهة" دليل على وعي المشرع المصري وعلمه بالتطور السريع للتكنولوجيا وحتى يستوي التعريف ما يسفر عنه التقدم من وسائل. وثانيها: قابلية المحررات الإلكترونية بالاحتفاظ بالمعلومات الواردة فيها، وثالثاً: إمكانية الاحتفاظ بالمحرر الإلكتروني.

فإن الكتابة تعتبر أداة الإثبات المثلى لإثبات عقد البيع الإلكتروني لما تتوفره من ضمانات إلا أن هذه الكتابة تصب في قالب هو المحرر الذي يقترن به في أغلب الأحيان توقيع يمنحه قيمة قانونية في الإثبات، وبالطبع ينبغي أن يكون هذا المحرر إلكترونياً^(٥٠).

ثانياً: التوقيع الإلكتروني:

لكي يكون المحرر الإلكتروني ذا قيمة قانونية وينتاج آثاره لابد من التوقيع عليه؛ لذلك اهتم المشرع المصري بفكرة التوقيع الإلكتروني وعرفه بأنه "ما يوضع على محرر إلكتروني ويتحذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها ويكون له طابع منفرد يسمح بتحديد شخص الموقع ويعيزه عن غيره"^(٥١). ويتبين من نص هذه المادة أن المشرع المصري وضع شروطاً للأخذ بالتوقيع الإلكتروني كشرط الصلة بين التوقيع والموقع أو مصدر التوقيع، ولم يتطلب القانون في التوقيع أن يأتي على شكل معين إنما أجاز أن يتخذ شكل حروف أو أرقام أو رموز أو إشارات أو غيرها بشرط أن يكون لها طابع منفرد يسمح بتمييز شخصية صاحب التوقيع وتحديد هويته وإخطار رغبته في إقرار القانون الموقع عليه والرضا بمضمونه. فهو يتم عبر وسيط إلكتروني غير ملموس من خلال أجهزة الحاسوب الآلي والأنترنت أو على كاسيت أو أسطوانة^(٥٢).

فالتوقيع الإلكتروني لا يعتبر جزءاً من المحرر الإلكتروني وإنما يقوم بعملية حفظ في معنى ومنح مصداقية له؛ بحيث يمكن بمقتضى هذا الحفظ إكساب هذا المحرر مصداقية لدى الغير أو الطرف الآخر مستقبل هذا المحرر، فهو يمثل وسيلة للتأكد من الأطراف المتعاقدة ونصوص العقد. كما يسمح بالتأكد من شخصية البائع أو المشتري، وكذلك بالتأكد من أن الرسالة التي تم إرسالها هي نفسها التي تم الرد عليها^(٥٣). وللتوضيح الإلكتروني عدة صور فقد يتم عن طريق

القلم الإلكتروني، أو باستخدام البطاقة الممغنطة المقترنة بالرقم السري، أو بالتوقيع البيومترى، أو بالتوقيع الرقمي^(٥٤).

ما سبق يتبيّن لنا أنه يتم إثبات عقد البيع الإلكتروني من خلال المحرر الإلكتروني بالكتابه والتّوقيع عليه من المشتري والبائع ويكون ذلك إلكترونياً، فكل منهم يوقع على هذا المحرر الذي يكون بمثابة عقد بيع تقليدي ويتم التّوقيع إلكترونياً ويحصل على المحرر الإلكتروني كل ذلك يتم والبائع والمشتري كلاً منهم في بيته أو في مكتبه؛ وبالتالي يساعد إثبات عقد البيع إلكترونياً في تطبيق قرارات حكومات الدول في حظر التجوال أو النّجتمع، وفي الوقت نفسه يبيع البائع بضاعته وقد لا يتأثر من قرارات الحكومة بسبب حظر التجوال وغلق المحلات، كما يقضي المشتري احتياجاته وهو في بيته، وكل ذلك بالتأكيد يقلل من تفشي فيروس كورونا المستجد في البلاد.

المطلب الثاني: فائدة وفاء البائع والمشتري بالتزاماتهم إلكترونياً في ظل جائحة كورونا:

The Second Requirement: The benefit of The Seller and Buyer's E. Loyality of the their Commitments in th light of Corona Pandemic:

تمهيد وتقسيم:

يُرتب عقد البيع الإلكتروني التزامات على كل من البائع والمشتري، وسوف نقتصر على التّزام البائع بتسلیم محل عقد البيع الإلكتروني وتسلیم المشتري له إلكترونياً، وكذلك دفع المشتري الثمن إلكترونياً؛ لأن ذلك سوف يكون له دور فعال في ظل جائحة كورونا. وسوف نعرضه من خلال فرعين: أولهما: فائدة وفاء المشتري بالتزاماته إلكترونياً في ظل جائحة كورونا. وفي الفرع الثاني: فائدة وفاء البائع بالتزاماته إلكترونياً في ظل جائحة كورونا.

الفرع الأول: فائدة وفاء المشتري بالتزاماته إلكترونياً في ظل جائحة كورونا:

First Part: The benefit of The Buyer's Loyalty of their Commitments in the light of Corona Pandemic:

تقع التزامات على عاتق المشتري كما تقع التزامات على عاتق البائع، فيلتزم المشتري بدفع الثمن كما يلتزم بتسلمه المبيع، ولاشك في أن دفع المشتري الثمن بوسائل الدفع الإلكترونية، وكذلك تسلمه المبيع إلكترونياً يكون له دور في الحد من انتشار فيروس كورونا.

أولاً: فائدة دفع المشتري الثمن إلكترونياً في ظل جائحة كورونا:

يعد الثمن عموماً ركن أساسى في أي عقد بيع، ويعتبر الوفاء به من بين الالتزامات الأساسية للمشتري كمقابل للسلعة أو الخدمة محل عقد البيع الإلكتروني^(٥٥). ويكون ذلك من خلال كل عملية دفع للنقدود تتم بأسلوب غير مادي لا يعتمد على دعامة ورقية، بل يتم بآليات إلكترونية^(٥٦). وأهم ما يميز الدفع الإلكتروني طبيعته الدولية، أي معترف به لدى جميع الدول، كما يتميز بأنه يسوى المعاملات الإلكترونية عن بعد، ولا يوجد طريق محدد للدفع الإلكتروني فيمكن الدفع بأية وسيلة مشروعة يقبلها البائع، أهمها التحويل الإلكتروني وبطاقات الدفع وكذا الشيكات الإلكترونية والنقود الإلكترونية^(٥٧).

إن وفاء المشتري للثمن بالطرق الإلكترونية يكون له فائدة كبيرة في ظل جائحة كورونا من خلال عدم تقابل الأشخاص والتبعاد الاجتماعي بينهم، ومن خلال عدم تلامس العملة وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، ويساعد الحكومة على تنفيذ قرارها في فرض حظر التجوال وغيرها من القرارات التي تحد من انتشار الفيروس، وفي الوقت نفسه يقضي المستهلكين حاجاتهم وهو في بيوكهم، فلا شك أن كل ذلك يحد من انتشار فيروس كورونا.

ثانياً: فائدة تسلمه المبيع إلكترونياً في ظل جائحة كورونا:

التسليم: هو التزام يقع على عاتق المشتري ويتم باستيلائه على المبيع مادياً أو غير مادي، فمادياً من خلال استلامه للبضائع أو للسلع وفحصها، والأخرى من خلال وصول الخدمة إليه سواء كانت عن طريق مكالمة هاتفية أو فاكس أو رسالة إلكترونية^(٥٨). فللمشتري الإلكتروني

حق العدول في حالة عدم مطابقة المبيع عند تسلمه، ويكون ذلك في ظرف سبعة أيام ابتداء من تاريخ تسلمه وفسخ العقد، أو اللجوء إلى استبداله. غير أنه في عقود تقديم الخدمات والبرامج جعل هذا الحق يقدر بسبعة أيام، سابقة على عملية التنفيذ^(٥٩). ونعتقد حق العدول للمشتري في حالة عدم مطابقة المبيع عند تسلمه هو بمثابة حافز للمشتري على البيع الإلكتروني.

محل عقد البيع الإلكتروني قد يكون شيئاً مادياً وقد يكون غير مادي مثل تقديم الخدمات كبرامج الحاسوب وكتاب إلكتروني وغيره، فهذا النوع يتم التسليم والتسلم عبر شبكة الأنترنت ذاتها، ويتم التسليم إلكترونياً من خلال تنزيل أو تحميل البرامج أو النسخ من الموقع المتاح أو بأي شكل تقني آخر يتيح للمشتري الانتفاع به، كإعطائه الصلاحية للدخول إلى موقع معين للحصول على المادة المحمولة أو المخزنة محل التعاقد^(٦٠)، ويمكن تسليم هذه الخدمات مادياً من خلال تحميلها على أسطوانات أو فلاشات وغيرها.

وتتجلى أهمية تسلم المشتري للمبيع إلكترونياً في ظل جائحة كورونا؛ في عدم حضوره هو والبائع في مكان واحد، وكذلك عدم ملامسة المبيع مادياً، وعدم تحركه من بيته أو مكتبه للاستلام، ومن الناحية الاقتصادية توفير ثمن المواصلات لاستلام المبيع، التعامل مباشرة مع البائع الذي قد يكون منتجاً أو مصنعاً المبيع فتقل تكلفته لعدم وجود وسطاء.

الفرع الثاني: فائدـة وفاء البائع بالتزاماته إلكترونياً في ظل جائحة كورونا:

Second part: The benefit of The Seller's E. Loyality of their Commitments in th light of Corona Pandemic:

نقل الملكية هو جوهر البيع وغايته، فيتم تسليم محل عقد البيع ونقل ملكيته من البائع إلى المشتري. إلا أن التسليم في عقد البيع الإلكتروني قد يكون مادياً وقد يكون إلكترونياً، وبالنسبة للأول لا يكون له أهمية في بحثنا؛ لأنه تقليدي فلا يجد من انتشار الفيروس، أما الذي سوف يكون محل اهتماماً فهو التسليم الإلكتروني لأنه له دوراً في ظل جائحة كورونا. فإن الالتزام الذي يقع على البائع والذي يهمنا بصدره هذا البحث هو تسليم المبيع إلكترونياً، فإن تسليم البائع للمبيع من خلال وضعه تحت تصرف المشتري بحيث يتمكن من حيازته والانتفاع به بغير حائل مع إعلام المشتري أن المبيع قد وضع تحت تصرفه ولم يشترط المشرع التسليم

الفعلي بل افترض تمام التسلیم متى توافر عنصره ولو لم يستول المشتري على المبيع استيلاء ماديا^(٦١).

فيكفي لتمام التسلیم مجرد تغير النية سواء باتفاق أو تصرف قانوني مجرد كأن يظل البائع حائزًا للبيع باعتباره مستأجراً ويعتبر في هذه حكمياً أو معنوياً^(٦٢). فالتسليم في عقد البيع الإلكتروني لا يتم إلا إذا وصل المبيع إلى المشتري، أي في مكان تواجده، وتبعه هلاك المبيع تبقى على عاتق البائع إلى أن يتسلم المشتري سلعته، فإذا قام البائع بتسلیمهما إلى شركة التوزیع المتخصصة فلا يعتبر أن التسلیم النهائي قد تم، لذلك فلا يتحمل المشتري تبعه الهلاك إلا منذ تسلمه السلعة^(٦٣).

ولا يقتصر التزام البائع على تسليم المبيع فقط؛ بل يجب أن يكون المبيع مطابق شكلاً وموضوعاً لما اتفق عليه وما تم رؤيته من قبل المشتري، كما يلتزم البائع أن يشمل التسلیم ملحقات المبيع، وذلك سواء كان تسليماً مادياً أو غير مادي، وملحقات المبيع هي الأشياء التي تخدم المبيع نفسه؛ وقد تنعدم أو تقل فائدته في حالة عدم وجودها، مثل دليل الإرشادات الذي يوضح للمشتري طريقة تشغيل البرامج وغيرها^(٦٤). أما بالنسبة لمكان تسليم المبيع في البيع الإلكتروني فقد تم إسناده للقواعد العامة فقد يكون في المكان الذي يحدده إعلان البائع، أو مكان مزاولة النشاط، أو الأماكن التي يستطيع البائع تقديم خدماته ومعروضاته فيها، أو العنوان الذي يحدده المشتري^(٦٥).

ولاشك في أن تسليم البائع للبيع إلكترونياً يكون له فائدة كبيرة في الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وذلك نتيجة لعدم ملامسة البائع للبيع؛ وبالتالي لا يمكن نقل الفيروس من خلاله للمشتري، وكذلك له أهمية اقتصادية بالنسبة للبائع وهي خفض تكلفة السلعة لتوفيره ثمن نقلها وعدم غلق مصدر رزقه بسبب حظر التجوال، وأيضاً عدم تقابل البائع للمشتري عند التسلیم فبذلك يحد أيضاً من انتشار الفيروس.

الخاتمة

Conclusion

بعد إن انتهينا من هذا البحث، يجب علينا أن نشير إلى أهم النتائج التي تمخضت عنه، ثم نعرض لأهم التوصيات التي نرى الأخذ بها.

أولاً: الاستنتاجات:

Firstly: Conclusions:

١. تبين لنا أن المشرع العربي لم يضع قانوناً موحداً للمعاملات الإلكترونية، وكذلك لم ي وضع تعريفاً موحداً للعقد الإلكتروني.
٢. تبين لنا أن شبكة الأنترنت هي أفضل وسيلة إلكترونية يتم التعامل بها بالبيع الإلكتروني وخاصة في ظل جائحة كورونا حيث قد يتم التسليم والتسلم من خلالها إلكترونياً، وكذلك الوفاء بالشمن يكون بالدفع الإلكتروني.
٣. تبين لنا أن عقد البيع الإلكتروني ذو طبيعة خاصة فتارة يكون عقد إذعان وتارة يكون عقد رضائي، فتختلف طبيعته القانونية بحسب الوسيلة المستخدمة في إبرامه.
٤. تبين لنا أن البيع الإلكتروني لكونه له طابع محلي ودولي فهو بذلك يلبي احتياجات المستهلك الداخلي والدولي وكلاً منهم في مكانه؛ وبذلك يكون له دور في ظل جائحة كورونا وخاصة بعد أن أخذت حكومات الدول قراراً بإيقاف الطيران وحظر التجوال وغيرها من القرارات.
٥. تبين لنا أن التفاوض الإلكتروني الذي يتم بين البائع والمشتري له دور فعال في الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، ومساعدة الحكومة في تنفيذ قراراتها للحد من انتشار الفيروس، ففي حالة غياب التفاوض الإلكتروني لأضطر المشتري إلى الذهاب للأسوق لشراء احتياجاته وسوف يؤدي ذلك لازدحام الأسواق وينتشر الفيروس بشكل سريع.
٦. تبين لنا أن إبرام العقد بين البائع والمشتري إلكترونياً؛ له دور في ظل جائحة كورونا من خلال تلبية احتياجات المستهلك المحلي والدولي وهو في منزله، وكذلك يبيع البائع بضاعته وهو في

منزله؛ فيؤدي ذلك لمساعدة حكومات الدول لتطبيق قراراتها داخلياً من حظر التجوال، ودولياً من وقف الطيران، وبالتالي يحد من انتشار فيروس كورونا.

٧. تبين لنا أن إثبات عقد البيع الإلكتروني له دور في ظل جائحة كورونا من خلال المحرر الإلكتروني والكتابة والتوقع عليه من قبل البائع والمشتري وكلاً منهم في بيته؛ وبالتالي يؤدي لمساعدة الحكومة في تطبيق قراراتها من حظر تجوال أو منع التجمع، وكذلك يؤدي إلى عدم تأثير البائع في الحصول على دخله بسبب أزمة كورونا، وكذلك لا يؤثر على المشتري في إثبات حقه بسبب أزمة كورونا، والحد من انتشار الفيروس في البلاد.

٨. تبين لنا أن وفاة المشتري بالشمن الإلكتروني يكون له دور في ظل جائحة كورونا من خلال عدم تلامس العملة التي قد تؤدي إلى انتشار الفيروس، وكذلك من خلال عدم تقابل المشتري بالبائع؛ مما يحد من انتشار الفيروس.

٩. تبين لنا أن تسليم البائع وتسلم المشتري الإلكتروني كشراء كتاب الإلكتروني مثلاً؛ له دور في ظل جائحة كورونا من خلال عدم تلامس الشيء المباع من قبل البائع أو المشتري، وعدم تقابل البائع بالمشتري مما يحد من انتشار الفيروس.

ثانياً: التوصيات :

Secondly: Recommendations:

١. نوصي المشرع العربي بوضع قانون موحد للدول العربية ينظم المعاملات الإلكترونية ويتضمن تعريف موحد للعقد الإلكتروني.
٢. كما نوصي المشرع العربي بالنص على المسائل الخاصة بحماية المشتري الإلكتروني؛ ومنها أحقيته في العدول حالة عدم مطابقة المباع في عقد البيع الإلكتروني، وأيضاً تبصير البائع للمشتري في كل مراحل عقد البيع الإلكتروني (قبل وأثناء وبعد التعاقد)؛ وذلك لكي نشجع المستهلك على الشراء الإلكتروني.
٣. كما نوصي الدول العربية بعقد دورات لخواص الأممية الإلكترونية، لاسيما أن الأممية القادمة هي الأممية الإلكترونية وليس أممية القراءة والكتابة.

٤. كما نوصي الدول العربية بتوفير الأجهزة الإلكترونية من كمبيوتر شخصي وحاسب آلي وتليفون محمول وماكينات دفع إلكترونية وغيرها، وخفض أسعارها، وكذلك خدمة الأنترنت.
٥. كما نوصي بعمل كتيبات عن آلية البيع الإلكتروني عموماً وفوائده، ونشرها وتوزيعها مجاناً.
٦. كما نوصي بتخصيص كل قناة بالتليفزيون بعمل برامج توعية حول أهمية البيع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا.
٧. كما نوصي بجعل إعلانات التوعية حول عدو فايروس كورونا أن تشملها التوعية حول أهمية استخدام البيع الإلكتروني في الحد من انتشار فايروس كورونا.
٨. كما نوصي بوضع ملصقات للتوعية حول فوائد التعامل بالبيع الإلكتروني وتوضيح نطاق حماية المشتري والبائع الإلكتروني بها، ولصقها بالمصالح الحكومية والشوارع العمومية والمحلات التجارية وغيرها.

الهوا مش

Endnotes

بذات الطرق تحقيقا لعملية معينة يرغب الطرفان في إنجازها، وهي عادة مبادلة القيم والأموال". انظر د. أحمد سعيد شرف الدين: عقود التجارة الإلكترونية، تكوين العقد وإثباته، مطبوعات عين شمس، مصر، ٢٠٠٠م، ص ١٠٥.

(٨) فعرفه بأنه "العقد الذي يتلاقي فيه الإيجاب بالقبول عبر شبكة اتصالات دولية باستخدام التبادل الإلكتروني للبيانات وبقصد إنشاء التزامات تعاقدية". انظر د. بلقاسم حامدي: إبرام العقد الإلكتروني: رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج خضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٥م، ص ٢٨. وآخر عرفة بأنه "التلاقي الإيجاب والقبول عبر تقنيات الاتصال الحديثة ومن بينها شبكة الإنترنت، دون الوجود المادي لأطراف العقد". انظر د. عمرو عبد الفتاح على يونس: جوانب قانونية للتعاقد الإلكتروني في إطار القانون المدني دراسة مقارنة، بدون دار نشر، ٢٠٠٩م، ص ١٤٢، د. مخلوفي عبد الوهاب: التجارة الإلكترونية عبر الأنترنت، رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج خضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١١م، ص ٥٦. وعرف أيضاً بأنه "العقد الذي يتم انعقاده بوسيلة إلكترونية بقصد إنشاء التزامات تعاقدية". انظر د. كاظم كريم على: العقد الإلكتروني، مجلة الحق الخلي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١، عدد ١، جامعة بابل، العراق، ٢٠٠٩م، ص ١٣٣. وعرفه آخر بأنه "التفاوض الذي أنهى بالاتفاق التام بين إرادتين صحيحتين باستخدام وسيلة اتصال حديثة". انظر د. محمد حسين منصور: المسئولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣م، ص ١٨.

(٩) فعرفه بأنه "العقد الذي يتلاقي فيه عروض السلع والخدمات بقبول من أشخاص في دول أخرى، وذلك من خلال الوسائل التكنولوجية المتعددة والمختلفة، ومنها شبكة الإنترنت بهدف إتمام العقد". انظر د. مناني فراح: العقد الإلكتروني وسيلة إثبات حديثة في القانون المدني الجزائري، دار المدى، الجزائر، ٢٠٠٩م، ص ٢٢ وما بعدها، أ. طمين سهيلية: الشكلية في عقود التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة مولود معمر تizi وزو، الجزائر، ٢٠١١م، ص ١٢.

(١٠) حيث عرفة بأنه "هو قلب التجارة الإلكترونية يتتيح تبادل السلع والخدمات عن بعد"

See: V. Lionel BOCHURBERG: internet ET Commerce électronique, 2eme éd, Delmas, 2001, p121.

(١١) انظر المادة (١٦-١٢١) المعدلة بالقانون رقم ٣٨٧ لسنة ٢٠٠٦ المؤرخ في ٣١/٣/٢٠٠٦.

(12) *V. Directive n°97-07 CE du 20 Mai 1997, JO CE 04/06/1997 N°144, P19 .*

(١٣) انظر د. حوحو يمينة: عقد البيع الإلكتروني دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق-ابن عكنون الجزائر، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٤.

(14) V. Michal S.B aim, Henry permit: electronic contracting, publishing And EDI Law, Wiley law puck Bilocation's fan Wiley, Sans 1991, p6 .

(15) V. OLIVINE TENU: internet et le durit, Aspects juridiques du commerce électronique, éditions eyalets, 1996, p23 .

(١٦) انظر د. بلقاسم حامدي: المرجع السابق، ص ١ وما بعدها.

(١٧) انظر(م)١٩٤٨/٧/٢٩ مدنی مصري رقم ١٣١ السنة ١٩٤٨ الجريدة الرسمية ١٠٨٤ مكرر(أ) ١٩٤٨/٧/٢٩ م.

(١٨) انظر د. ماجد محمد سليمان: العقد الإلكتروني، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩ ، ص ٢٨.

(١٩) انظر د. سهيل إدريس: المنهل قاموس فرنسي عربي، دار الأدب، بيروت، الطبعة ٣٠، ٢٠٠٢، ص ٥١٢.

(٢٠) انظر د. بشأن أحمد مونى: مشكلات التعاقد عبر الأنترنت، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٣، ص ١١.

(٢١) انظر د. بلقاسم حامدي: المرجع السابق، ص ٤.

(٢٢) انظر د. بلقاسم حامدي: المرجع السابق، ص ٣ وما بعدها.

(٢٣) انظر د. أسامة أبو الحسن مجاهد: استخدام الحاسوب الآلي في المجال القضائي بمحكمة باريس الابتدائية، مجلة القضاة، عدد جانفي، جوان، ١٩٩٠، ص ٦١.

(٢٤) انظر د. ماجد محمد سليمان: المرجع السابق، ص ٢٩.

(٢٥) انظر د. عمر حسن المومني: التوقيع الإلكتروني وقانون التجارة الإلكترونية، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣، ص ٣٤، د. برهان سمير: العقد في التجارة الإلكترونية، ندوة إدارة عقود التجارة الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦، ص ٨.

(٢٦) انظر د. لما عبد الله صاد سلحب: مجلس العقد الإلكتروني، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨، ص ٦٠ وما بعدها.

(٢٧) انظر د. صالح المنزاوي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦، ص ٢٧ وما بعدها، د. يحيى يوسف فلاح: التنظيم القانوني

- للعقود الإلكترونية، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٧م، ص ٢١، د. كاظم كريم على: المراجع السابق، ص ١٣٥.
- (٢٨) انظر د. محمد أمين الرومي: المراجع السابق، ص ٥٩.
- (٢٩) انظر د. محمد حسين منصور: المسئولية الإلكترونية، المراجع السابق، ص ١٨.
- (٣٠) انظر د. عباس العبودي: التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري وحجيتها في الإثبات المدني، دراسة مقارنة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ١٩٩٧م، ص ٨٤.
- (٣١) انظر د. عبدالله رجب كريم: التفاوض على العقد دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٠م، ص ٤٥.
- (٣٢) انظر د. أحمد سعيد شرف الدين: المراجع السابق، ص ١٥٥.
- (٣٣) انظر نص المادة (٢/١٣٦٢) من القانون المدني الفرنسي بمقتضى المرسوم ٦٧٤ لسنة ٢٠٠٥.
- (٣٤) انظر د. تامر محمد سليمان الدمياطي: إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت، دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٥٣.
- (٣٥) انظر د. نقض مدني مصري: ١٩٩٠/٤/٢٢ الطعن ٢١١١، لسنة ٥٥٥ق، نقض مدني مصري: ١٩٩٤/١١/١٦ الطعن ٣١٠٣، لسنة ٥٨٣ق، مكتب فني ٤٥، ج ٢، ص ١٣٨٣، قاعدة رقم ٢٦٢.
- (٣٦) انظر د. بان سيف الدين محمود: العقد الإلكتروني ووسائل إثباته، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد ٢٧، عدد ٧، العراق، ٢٠١٩م، ص ٧.
- (٣٧) انظر د. عقوبي محمد: الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مجلد ٢، عدد ٥، الجزائر، ٢٠١٧م، ص ١٠٠.
- (٣٨) انظر د. إبراهيم الدسوقي أبو الليل: الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، لجنة التأليف والتعريب والنشر، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٣م، ص ٩٣.
- (٣٩) للتفصيل حول شروط القبول. انظر د. عقوبي محمد: المراجع السابق، ص ٢٠١٠ وما بعدها.
- (٤٠) انظر د. خالد محمد إبراهيم: إبرام العقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨م، ص ٣٤٧ وما بعدها.
- (٤١) انظر أستاذنا د. مصطفى أحمد أبو عمرو: مجلس العقد الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١م، ص ٢٣٩.
- (٤٢) انظر د. ماجد محمد سيمان: المراجع السابق، ص ٦٣.

- (٤٣) انظر د. سمير حامد الجمال: التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦م، ص ١٢٨.
- (٤٤) انظر د. منير ومدوح محمد الجنبيهي: الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ، ص ١٥٥، د. ماجد محمد سليمان: المرجع السابق، ص ٣٥.
- (٤٥) انظر أستاذنا د. نبيل إبراهيم سعد: النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام مع المستحدث في تعديلات ٢٠١٦ للتقنين المدني الفرنسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٠م، ص ١٢١.
- (٤٦) انظر د. بلقنيشي حبيب: إثبات التعاقد عبر الأنترنت، البريد المرئي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة وهران – السانية، الجزائر، ٢٠١١/٢٠١٠م، ص ٣٢.
- (٤٧) انظر المادة (١/ب) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م، الجريدة الرسمية، عدده ١٨٨، بتاريخ ٤/٤/٢٠٠٤م.
- (٤٨) انظر د. هدى المقادد: مقال بعنوان العقد الإلكتروني، كلية الحقوق جامعة الجزائر، بدون تاريخ، ص ١٠.
- (٤٩) انظر المادة (١/أ) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م.
- (٥٠) انظر د. بلقنيشي حبيب: المرجع السابق، ص ٢٥.
- (٥١) انظر المادة (١/ج) من قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤م.
- (٥٢) انظر د. محمد حسين منصور: الإثبات التقليدي والإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص ٢٧٩.
- (٥٣) انظر د. مخلوفي عبدالوهاب: المرجع السابق، ص ١٩٦.
- (٥٤) لتفصيل حول صور التوقيع الإلكتروني انظر د. مخلوفي عبدالوهاب: المرجع السابق، ص ٢٠٤ وما بعدها.
- (٥٥) انظر نقض مدنى مصرى: ١١/١١/٢٠٠٢م، طعن ٩٨٦٧، لسنة ٦٥٦ق، مكتب فني ٥٣، ج ٢، ص ٤٨، قاعدة رقم ٢٠٣.
- (٥٦) انظر د. مخلوفي عبدالوهاب: المرجع السابق، ص ١٣٧.
- (٥٧) انظر د. مخلوفي عبدالوهاب: المرجع السابق، ص ١٤٥ وما بعدها.
- (٥٨) انظر د. معزوز دليلة: المرجع السابق، ص ٤٣.

- (٥٩) انظر المادة الأولى من القانون الفرنسي رقم ٨٨/٢١ الصادر في ٦ كانو الثاني يناير ١٩٨٨ .
- (٦٠) انظر د. محمد أمين الرومي: المرجع السابق، ص ١٢٥ .
- (٦١) انظر د. بوزيدي إيمان: ضمانات المشتري في عقد البيع الإلكتروني، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمر تizi وزو، الجزائر، ٢٠١٦م، ص ٦٨ .
- (٦٢) انظر نقض مدني مصري: ١٩٩١/١٢٠ ، طعن ١٧٤٧، ٤٢ق، مكتب فني، ج ١، ص ٢٥٤ ، قاعدة ٤٣، نقض مدني مصري: ١٩٩٤/١٢/٢ ، طعن ٥٧٥، ٦٠ق، مكتب فني، ج ٢، ص ١٦٥٣ ، قاعدة ٣ .
- (٦٣) انظر د. بوزيدي إيمان: المرجع السابق، ص ٧٢ .
- (٦٤) انظر د. معزوز دليلة: العقد الإلكتروني، محاضرات لطلبة السنة الأولى ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي مهند أو حاج-البوايرة، الجزائر، ٢٠١٦/٢٠١٥م، ص ٣٩ وما بعدها.
- (٦٥) انظر د. مخلوفي عبدالوهاب: المرجع السابق، ص ١٤٥ وما بعدها.

المصادر*References***أولاً: الكتب القانونية:**

- I. د. إبراهيم الدسوقي أبوالليل: الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، جامعة الكويت، الكويت، ٢٠٠٣ م.
- II. د. أحمد سعيد شرف الدين: عقود التجارة الإلكترونية، تكوين العقد وإثباته، مطبوعات عين شمس، مصر، ٢٠٠٠ م.
- III. د. أسامة أبو الحسن: التعاقد عبر الأنترنت، دار الكتب القانونية، الإسكندرية، ٢٠٠٢ م.
- IV. د. تامر محمد سليمان الدمياطي: إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنت، دراسة مقارنة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩ م.
- V. د. خالد محمد إبراهيم: إبرام العقد الإلكتروني، دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨ م.
- VI. د. سمير حامد الجمال: التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦ م.
- VII. د. صالح المنلاوي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦ م.
- VIII. د. عباس العودي: التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري وحجيتها في الإثبات المدني، دراسة مقارنة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٧ م.
- IX. د. عصام عبد الفتاح مطر: التجارة الإلكترونية في التشريعات العربية والأجنبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩ م.
- X. د. عمر حسن المؤمني: التوقيع الإلكتروني وقانون التجارة الإلكترونية، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، دار وائل للنشر، الأردن، ٢٠٠٣ م.

- د. ماجد محمد سليمان: العقد الإلكتروني، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ٢٠٠٩ . XI
- د. محمد أمين الرومي: التعاقد الإلكتروني عبر الأنترنيت، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٤ . XII
- د. محمد حسين منصور: الإثبات التقليدي والإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩ . XIII
- _____ : المسئولية الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٣ . XIV
- أستاذنا د. مصطفى أحمد أبو عمرو: مجلس العقد الإلكتروني، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠١١ م. XV
- د. معزوز دليلة: العقد الإلكتروني، محاضرات لطلبة السنة الأولى ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي مهند أو حاج- البويرة، الجزائر، ٢٠١٦/٢٠١٥ م. XVI
- د. مناي فراح: العقد الإلكتروني وسيلة إثبات حديثة في القانون المدني الجزائري، دار الهدى، الجزائر، ٢٠٠٩ م. XVII
- د. منير ومدوح محمد الجنبيهي: الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، بدون تاريخ. XVIII
- أستاذنا د. نبيل إبراهيم سعد: النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام مع المستحدث في تعديلات ٢٠١٦ للتقنين المدني الفرنسي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ٢٠٢٠ م. XIX
- XX. A. Lionel BOCHURBERG: *internet ET Commerce électronique*, 2^eme éd, Delmas, 2001.
- XXI. A. Michal S.B aim, Henry permit: *electronic contracting, publishing And EDI Law*, Wiley law puck Bilocation's fan Wiley, Sans 1991.
- XXII. A. OLIVINE TENU: *internet et le durit, Aspects juridiques du commerce électronique*, éditions eyalets, 1996.

ثانياً: المقالات والأبحاث:

- I. د. أسامة أبو الحسن مجاهد: استخدام الحاسوب الآلي في المجال القضائي بمحكمة باريس الابتدائية، مجلة القضاة، عدد جانفي، جوان، ١٩٩٠ م.
- II. د. بان سيف الدين محمود: العقد الإلكتروني ووسائل إثباته، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد ٢٧، عدد ٧، العراق، ٢٠١٩ م.
- III. د. برهان سمير: العقد في التجارة الإلكترونية، ندوة إدارة عقود التجارة الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٦ م، ص ٨.
- IV. د. عقوبي محمد: الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، مجلد ٢، عدد ٥، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، ٢٠١٧ م.
- V. د. كاظم كريم على: العقد الإلكتروني، مجلة الحق الحلبي للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١، عدد ١، جامعة بابل، العراق، ٢٠٠٩ م.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

- I. د. بشأن أحمد موين: مشكلات التعاقد عبر الأنترنت، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر، ٢٠٠٣ م.
- II. د. بلقاسم حامدي: إبرام العقد الإلكتروني: رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٤/٢٠١٥ م.
- III. د. بلقنيشي حبيب: إثبات التعاقد عبر الأنترنت، البريد المائي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة وهران - السانينا، الجزائر، ٢٠١٠/٢٠١١ م.
- IV. د. بوزيدي إيمان: ضمانات المشتري في عقد البيع الإلكتروني، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمر تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٦ م.
- V. د. حوحو يمينة: عقد البيع الإلكتروني دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق- ابن عكنون الجزائر، الجزائر، ٢٠١٢.

- VI. د. عبدالله رجب كريم: التفاوض على العقد دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة القاهرة، مصر، ٢٠٠٠ م.
- VII. د. مخلوفي عبد الوهاب: التجارة الإلكترونية عبر الأنترنيت، رسالة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج خضر باتنة، الجزائر، ٢٠١٢/٢٠١١ م.
- VIII. أ. طمين سهيلية: الشكلية في عقود التجارة الإلكترونية، رسالة ماجستير كلية الحقوق جامعة مولود معمرى تizi وزو، الجزائر، ٢٠١١ م.
- IX. أ. لما عبد الله صاد سلحب: مجلس العقد الإلكتروني، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٨ م.
- X. أ. يحيى يوسف فلاح: التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية، رسالة ماجستير كلية الدراسات العليا جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٠٧ م.
- رابعاً: القوانين:**
- I. قانون المبادرات والتجارة الإلكترونية التونسي رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ م.
 - II. قانون المعاملات الإلكترونية الأردني رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠١ م.
 - III. قانون المعاملات والتجارة الإلكترونية لإمارة دبي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٢ م.
 - IV. قانون التوقيع الإلكتروني المصري رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ م.
 - V. القانون المدني الفرنسي بمقتضى المرسوم ٦٧٤ لسنة ٢٠٠٥ م.
 - VI. قانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية اليمني رقم ٤ لسنة ٢٠٠٦ م.
 - VII. قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية العراقي رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢ م.
 - VIII. مشروع قانون المعاملات الإلكترونية المصري المقترن في ديسمبر ٢٠١٩ م المقدم من النائب عاطف ناصر وأكثر من ٦٠ نائباً.

The role of electronic selling in light of the Corona pandemic

Dr. Ahmed Kamal Ramadhan Shahin

College of Law- Alexandria University - The Arab Republic of Egypt

Abstract

This research aims to introduce the electronic sales contract and present the role of electronic selling in light of the Corona pandemic. This will be done by presenting excerpts from the negotiation, conclusion and proof of the contract electronically between the seller and the buyer, as well as through electronic fulfillment between them. Due to the importance of the electronic sales contract in light of the Corona pandemic as it is the one which limits the spread of the new Corona virus by electronically concluding and proving the contract between its parties, as well as fulfilling electronic methods. This will in turn prevent or reduce the gathering of consumers.

Electronic sales contracts are concluded remotely, i.e. the offer and acceptance is made between the seller and the buyer, and the contract is concluded by matching the offer and acceptance by an electronic contract board, and the sale contract is confirmed electronically through an electronic document in writing and signed electronically, and also the fulfillment between the seller and the buyer is done electronically; That is, the buyer pays the price of the sold electronically, and the seller may deliver the sold electronically. All this made the electronic sales contract effective in light of the Corona pandemic.

